

PROVISIONAL

A/46/PV.69  
8 January 1992

ARABIC

## الجمعية العامة



JAN 20 1992

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاربعاء ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

(المملكة العربية السعودية)

السيد الشهابي

:

(استراليا)

السيد ويلنكي

:

(نائب الرئيس)

المتصلة بالإعلام

(أ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(ب) تعديل

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations ، مع على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

(أ-أ) (ي)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

(د) تقرير اللجنة الخامسة

برنامج العمل

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠البند ٧٥ من جدول الاعمال (تابع)مائل المتملة بالإعلامتقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/641)تعديل (A/46/L.46)تقرير اللجنة الخامسة (A/46/755)

الرئيسي : يذكر الاعضاء أن مقرر اللجنة السياسية الخاصة قام فسي لسة العامة السادسة والستين ، المعقودة يوم الاثنين الماضي ، بعرض جميع تقارير اللجنة . كما يذكر الاعضاء أن الجمعية قامت بالبت في التوصيات الواردة في جميع رير اللجنة السياسية الخاصة ، باستثناء التقرير المتعلق بالبند ٧٥ من جدول مال ، المعنون "المسائل المتملة بالإعلام" ، والذي تم تأجيله بناء على طلب إحدى ول الاعضاء .

ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة السياسية الخاصة المتعلق بالبند ٧٥ من ل الاعمال المعنون "المسائل المتملة بالإعلام" (A/46/641) .

معروض على الجمعية مشروعاً القرارين ألف وباء اللذان أوصت بهما اللجنة ياسية الخاصة في الفقرة ٢٢ من التقرير ، ومشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة ياسية الخاصة في الفقرة ٢٢ من التقرير .

وفيما يتعلق بمشروع القرار بـ ، قدمت بولندا مشروع تعديل له (A/46/L. . أود أن أعلم الاعضاء بأنه قد تم سحب التعديل . وأود أن أعرب عن ناني للتعاون الذي أبداه ممثل بولندا وجهوده المشكورة .

السيد مروزفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد ندا لم يكن في نيته أبدا التسبب في أي مضايقات لهذه الهيئة . ومن دواعي الاسف نظراً ، تحت ضغط الظروف ، الى عرض قضيتنا على الجمعية العامة وأن نلتمس عدتها .

يعلم الممثلون في اللجنة السياسية الخاصة ، وخصوصا في لجنة الإعلام ، أن بولندا دخلت منذ العام الماضي في حوار طويل مع إدارة شؤون الإعلام بشأن فتح مركز إعلام تابع للأمم المتحدة في بولندا . وأود أن أذكر الأعضاء بأن اتفاق بإنشاء المركز في وارسو قد وقع في نيسان/أبريل ١٩٨٦ على أساس قرارات الجمعية العامة ٨٢/٢٨ ألف ، و ٨٨/٣٩ ألف ، و ١٦٤/٤٠ ألف ، وأنه يحتاج فقط الى بعض التعديلات .

وبعد مفاوضات مضية استطعنا حل جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والمالية المتعلقة بذلك المسعى الهام ، فيما عدا جانب واحد : كنا ننتظر الموافقة على مساهمة حكومة بولندا المالية . ووصل القرار المتعلق بتلك المسألة يوم الجمعة ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وفي اليوم نفسه ، قدمنا آخر وثائقنا الى إدارة شؤون الإعلام ، مشيرين الى أن حكومة بولندا قد أدت التزاماتها تجاه مركز الإعلام في وارسو ويشرفني الآن أن أعلم الجمعية العامة بأنه بناء على الاتفاق مع إدارة شؤون الإعلام ، ستوفر حكومة بلادي مباني بدون أجره لمركز الإعلام ، مع تقديم خدمات الصيانة الضرورية وتزويد المركز بالأثاث . وبالإضافة الى ذلك العرض بالغ الأهمية ، فإننا سنكفل بدفع رواتب ثلاثة موظفين محليين . وكما ذكرت يوم الجمعة الماضي ، تم تحويل مبلغ ٢٠٠ مليون زلوتس بولندي الى حساب مركز الإعلام في مصرف وارسو التجاري .

وأؤكد لنا أن المراقب المالي سيعد دراسة عن آثار ذلك على الميزانية البرنامجية لعرضها على اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، إذا اقتضت الضرورة . وعندما طلبت إرجاء المناقشة بشأن البند ٧٥ من جدول الأعمال ، كان هدفنا الوحيد إعطاء المراقب المالي مهلة لإعداد هذه الوثيقة . وأخيرا ، انتقل الى مشروع التعديل المقدم من وفد بولندا لاجتماع اليوم وأود أن أشير الى أننا قررنا عدم المطالبة باتخاذ إجراء بشأنه . واتخذنا هذا القرار بناء على مشاورات مكثفة أجريناها مع رئيس الجمعية العامة وعدد من الوفود أوضحت أثناءها جميع الأطراف رغبتها في العمل من أجل إيجاد حل مبكر ومرض لقضيتنا ولهذا السبب فإننا نرحب بأي حل يتيح لنا فتح مركز الإعلام في وارسو .

وأود أيضا أن أؤكد أن عنصرا هاما في اعتباراتنا كان رغبة وفد بولندا في مساعدة على الحفاظ على توافق الآراء الذي تحقق في لجنة الإعلام وفي اللجنة السياسية الخاصة بعد مناقشات عسيرة وطويلة .

ووفقا للرأي الموثوق الذي أعرب عنه مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة فإن إدارة شؤون الإعلام .

"يمكن أن توضح نيتها في تنفيذ الاتفاق عن طريق تضمين المبالغ اللازمة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ لكي تكون قادرة على افتتاح المركز في عام ١٩٩٢" .

ونعتقد أن من المناسب في هذا الصدد أن يعقد مكتب لجنة الإعلام في أقرب وقت ممكن اجتماعا يشارك فيه المتحدثون باسم المجموعات الإقليمية والصين لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير الأموال لمركز الأمم المتحدة للإعلام في إطار الموارد المتاحة .

الرئيس : تبت الجمعية الآن في التوصيتين الواردتين في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/641) .

وتبت الجمعية أولا في مشروع القرار ألف المعنون "الإعلام في خدمة البشرية" . اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار ألف دون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٧٣/٤٦ ألف) .

الرئيس : مشروع القرار باء عنوانه "سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية" . يرد في تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/46/755 . اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار باء دون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار باء (القرار ٧٣/٤٦ باء) .

الرئيس : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر المعنون "زيادة عضوية لجنة الإعلام" . اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة مشروع المقرر دون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيسي : اعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا التي ترغب في توضيح موقف

ما .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

وفدي أن يوضح موقفه من مشروع القرار بآء الوارد في تقرير اللجنة السياسية  
اصة (A/46/641) . وإننا نقوم بذلك اليوم لأننا لم نتمكن من حضور اجتماع اللجنة  
اعتمد هذا المقترح .

انضم وفد بلادي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرارين الف وباء اللذين أوصت  
الجنة السياسية الخاصة وعنوانها على التوالي "الإعلام في خدمة البشرية"  
سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الإعلامية" . وقد أيدنا النصين انطلاقاً من روح  
ساون والتوفيق . إلا أننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا إزاء الفقرة ا (م) من مشروع  
ار بآء . وكما توضح الفقرات من ١٧ الى ٢٠ من تقرير اللجنة السياسية الخاصة  
هذه الفقرة لا تأخذ بعين الاعتبار الطلب الذي تقدمنا به في دورة لجنة الإعلام في  
ان/ابريل ١٩٩١ . وتنص الفقرة ١٩ من التقرير على ما يلي :

"وفي [الجلسة التاسعة المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر] ، ذكر  
ممثل كوستاريكا أن بلده كان قد طلب في الدورة الثالثة عشرة للجنة الإعلام ،  
المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩١ ، إنشاء مركز إعلام تابع للأمم المتحدة في ذلك  
البلد ، ولكن حيث أن ذلك الطلب لم يُبيّن على النحو الواجب في تقرير  
اللجنة ... ، يجري تقديم مشروع القرار A/SPC/46/L.8 . وأضاف قائلاً إنه لكي  
لا يختل توافق الآراء ، فإن كوستاريكا لا تصر على اتخاذ أي إجراء بشأن مشروع  
القرار A/SPC/46/L.8 ، ولكنها تكرر تأكيد رغبتها في إنشاء مركز إعلام تابع  
للأمم المتحدة في كوستاريكا ، بالاستعانة بالمرافق والامكن التي توفرها  
جامعة السلم التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥ المؤرخ في  
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وطلب أن يُدرج مشروع القرار في تقرير اللجنة  
الى الجمعية العامة . " (A/46/641 ، الفقرة ١٩)

ويشعر وفدي بالغبطة إزاء الطريقة الموضوعية والكاملة التي انعكس بهـ موقفنا في التقرير ، ونعرب عن امتناننا لأخذ شواغلنا في الحسبان . ونأمل أن يتسد في الدورة المقبلة للجنة الإعلام تلبية رغبة حكومتني في إنشاء مركز للإعلام تابع للأمم المتحدة في كوستاريكا بالاستعانة بالمرافق والأماكن التي توفرها جامعة السلـ المناسبة للغاية لهذا الغرض .

الرئيسي : بذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ٧٥ من جـ الأعمال ومن جميع تقارير اللجنة السياسية الخاصة .

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

### قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتـ  
(A/46/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/46/623 و Corr.1)

(ج) مشاريع القرارات (من A/46/L.33 إلى A/46/L.37)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/46/764)

الرئيسي : أ و أن أذكر الممثلين بأنه تم اختتام المناقشة حول هـ البند في الجلسة العامة الـ ٥٤ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر .  
قُدمت ، فيما يتعلق بهذا البند ، خمسة مشاريع قرارات صدرت في الوثائق مـ A/46/L.33 إلى A/46/L.37 .

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريكاردو الأركون دي كيسادا ، ممثل كوبـ رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالنيابـ الذي يود أن يعرض مشاريع القرارات الخمسة .

السيد الأركون دي كيسادا (كوبا) ، رئيس اللجنة المعنية بممارسـ الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية) أود بداية أن أعرب عن غبطتي لاتاحة هذه الفرصة لي لكي أتحدث أمام الجمعية الهـ



٤ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

لشرف لي أن أقدم الى الجمعية العامة ، باسم هذه اللجنة ، مشاريع  
35 A/46/L.34 و L.35 و L.36 و L.37 . وأود أن أسجل أن بنغلاديش  
قد انضمتا الى المشاركين في تقديم مشاريع القرارات الخمسة وأن باكستان  
لي مقدمي مشروعين القرارين A/46/L.36 و L.37 .

وتعتبر مشاريع القرارات الثلاثة الاولى ، A/46/L.33 و A/46/L.34 و A/46/L.35 ، أساسا ، نفس المشاريع التي قدمت في السنوات السابقة ، وهي تستهدف تمكين اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام من تنفيذ برامج أعمالها وفقا للميزانية البرنامجية لفترة السنتين 1992 - 1993 وبيان الأمين العام الخاص بالآثار المالية .

وبموجب مشروع القرار A/46/L.33 ، تؤيد الجمعية توصيات اللجنة الواردة في التقرير وتطلب الى اللجنة أن تبقى قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن الى الجمعية العامة أو الى مجلس الأمن ، حسب الاقتضاء . كما تأذن الجمعية للجنة بأن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها وإدخال ما تراه ضروريا من تعديلات على برنامجها للحلقات الدراسية والاجتماعات التي تنظم للمنظمات غير الحكومية ، وأن تشدد بشكل خاص على الحاجة الى تعبئة الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين وما بعدها .

وتطلب الجمعية أيضا الى اللجنة أن تواصل تعاونها مع المنظمات غير الحكومية وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها بتلك المنظمات . وفي نفس مشروع القرار A/46/L.33 ، تطلب الجمعية الى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين ، ومن هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بقضية فلسطين ، أن تواصل التعاون تعاوننا تماما مع اللجنة .

ومشروع القرار A/46/L.34 ، يتناول بالتحديد دور الامانة العامة . وفيه تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للامانة العامة بالموارد اللازمة ، بما في ذلك نظام معلومات يعمل بالحاسوب وأن يكفل استمرارها في أداء المهام المبينة بالتفصيل في القرارات السابقة ، بما في ذلك تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات والندوات للمنظمات غير الحكومية وإعداد الدراسات والمواد الإعلامية . وتدعو أيضا جميع الحكومات والمنظمات الى أن تمد يد

يعاون الى اللجنة والى شعبة حقوق الفلسطينيين في أداؤها لمهامها . وتحيط علما  
التقدير بالإجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء للاحتفال في ٢٩ تشرين الثاني/  
مبر من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

وبموجب القرار A/46/L.35 ، الذي يشير الى دور إدارة شؤون الإعلام ، تطلب  
جمعية من الادارة أن تقوم ، بتعاون وتنسيق كاملين مع اللجنة المعنية بممارسة  
حقوق الفلسطينيين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمواصلة برنامجها الإعلامي الخاص  
بتعلق بقضية فلسطين ، وذلك مع مراعاة المرونة التي تتطلبها التطورات المؤثرة  
، قضية فلسطين والتركيز بصورة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا  
الشمالية . وتطلب بصفة خاصة ، الى إدارة شؤون الإعلام أن تقوم بنشر المعلومات  
بتعلقة بجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين ؛ ومواصلة  
دار واستكمال المنشورات المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين ؛ وتوسيع نطاق  
بواد السمعية - البصرية التي تقوم بإعدادها عن قضية فلسطين ؛ وتنظيم لقاءات  
لية وإقليمية وقطرية للصحفيين .

ويتناول مشروع القرار A/46/L.36 المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .  
بوجه تأخذ الجمعية العامة علما بالاحداث التي وقعت أخيرا وتشير الى العناصر  
ساسة لقرارها ٦٨/٤٥ الصادر في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي حظي بتأييد  
ساعي من جانب أعضاء هذه الجمعية ، وفيه تذكر الجمعية ، في الفقرة ٢ من  
منطوق ، أنها ترى أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط - برعاية الأمم  
متحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على  
م المساواة ، والاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن  
٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها  
ه في تقرير المصير - من شأنه أن يسهم في تعزيز السلم في المنطقة .

وفي الفقرة ٣ تؤكد من جديد المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل : انسحاب  
رائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن

الأراضي العربية المحتلة الأخرى ؛ وضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د - ٣) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ؛ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛ وتمغية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

في الفقرة الرابعة ، ترحب الجمعية بانعقاد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط  
ذي بدأ في مدريد في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ والذي يشكل خطوة هامة على الطريق  
ن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة .

في الفقرتين ٤ و ٥ تنوّه الجمعية العامة بالرغبة المعلنة والجهود الرامية  
نح الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف الامم  
متحدة ولفترة انتقالية ، كجزء من عملية السلام ، وتطلب من الامين العام الاستمرار  
بجهدده مع جميع الاطراف المعنية ، وبالتشاور مع مجلس الامن ، لإحلال السلم في  
منطقة ، وتقديم تقارير مرحلية بشأن التطورات في تلك المسألة . وكما نرى ، فإن  
نص يتسم بالاعتدال والموضوعية في نهجه . إن الجمعية العامة من خلال موافقتها  
به ستقدم إسهاما إيجابيا وبنّاءً من أجل استعادة السلم والاستقرار والامن في  
شرق الاوسط ، وتُمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق التقدم نحو استعادة حقوقه  
مشروعة وغير القابلة للتصرف .

وإنني ليشرفني أن أقوم بتقديم مشروع القرار A/46/L.37 ، المعلنون "انتفاضة  
شعب الفلسطيني" . طبقا لمشروع القرار هذا فإن الجمعية العامة تدين ممارسات  
رائيل وسياساتها ، وهي السلطة المحتلة التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني  
، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس . إنها تطالب اسرايل بأن تتقيّد  
بدا تاما باتفاقية جنيف الخامة بحماية المدنيين وقت الحرب وأن تكفّ فوراً عن هذه  
سياسات والممارسات التي تنتهك أحكام الاتفاقية . وتناشد الجمعية جميع الاطراف  
سامية المتعاقدة في هذه الاتفاقية بأن تضمن احترام اسرايل للاتفاقية وتحثهم على  
رد على المذكرة الشفوية التي وجهها الامين العام إليهم وفقا للفقرة ٦ من قرار  
لس الامن ٦٨١ (١٩٩٠) . وتأسف الجمعية العامة أشد الاسف لتجاهل اسرايل المستمر ،  
في السلطة المحتلة ، لقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وتؤكد من جديد أن احتلال  
رائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس والأراضي العربية  
أخرى لا يغير إطلاقاً الوضع القانوني لهذه الأراضي . وتطالب الجمعية مجلس الامن

بأن ينظر بصفة عاجلة في وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة بهدف اتخاذ إجراءات ضرورية لتوفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وتدعو المجتمع الدولي الى مضاعفة دعمه للشعب الفلسطيني وتطالب الامين العام بأن يدرس الوضع الحالي في الاراضي المحتلة من خلال جميع الوسائل المتاحة له وتقديم تقارير دورية بعد ذلك مباشرة .

لقد صيغت مشاريع القرارات الخمسة التي عرضتها للتو على أساس تصميم قاطع على المساهمة في عملية السلم الجارية الآن ، لوضع حد للعنف والقمع وتحقيق تقدم فعلي للتوصل الى حل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين . وبالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ادعو الوفود لأن تبدي نفس التصميم فتدلل على تضامنها مع الشعب الفلسطيني مرة أخرى باتخاذ موقف واضح وقاطع لصالح مشاريع القرارات A/46/L.33 ، L.34 ، L.35 ، L.36 ، و L.37 .

الرئيس : تنظر الجمعية الآن في مشاريع القرارات الخمسة . ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في الوثيقة A/46/764 .

سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/46/L.33 ، L.34 ، L.35 ، L.36 ، و L.37 .

أودّ أن أذكر الاعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة (٢٤/٤٠) ، يقتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها . كما ستتاح للممثلين الفرصة لتعليل تصويتهم بعد الانتهاء من التصويت على جميع مشاريع القرارات .

السيد بودتسيروب (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : يُنظر في قضية فلسطين في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة مقابل خلفية من الامل المتجدد بإيجاد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي ، هذا الصراع الذي كان له ، لسنوات عديدة ، أثر مزعزع للاستقرار لا في منطقة

رق الأوساط فحسب ، وإنما أيضا في الوضع الدولي برمته . إن خطورة المشكلة  
للسطينية ومشكلة الشرق الأوسط عامة فرضت لزوم البحث عن نُهج جديدة خلاقية . وإن  
هناك المجابهة على الصعيد الدولي يَسّر إيجاد هذه النُهج التي تتماشى مع التفكير  
سياسي الجديد والوقائع الجديدة .

لقد فتح مؤتمر السلام لشعوب المنطقة ، وللشعب الفلسطيني بمسيرة خاصة ، آفاقا  
توصل الى تسوية شاملة للمشاكل القائمة هناك . وكل امرئ يعلم الصعوبات التي  
بنت التحضير لمؤتمر مدريد ، إذ اقتضى ذلك وجود الإرادة الطيبة من جانب المعنيين  
اشرة بالصراع فضلا عن النشاط الدبلوماسي المكثف . وهكذا ساد منطق التسوية .  
طبع ما زال على الأطراف في المحادثات أن تقطع طريقا طويلا ، لكن من الأهمية بمكان  
با تحث الخطى نحو تحقيق المصالحة والتسوية التاريخية .

لقد نادى الاتحاد السوفياتي دوما بالسعي المكثف الى تسوية قضية فلسطيني على  
اس حق تقرير المصير المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة وهو أيضا حق الشعب الفلسطيني  
القابل للتصرف . ذلك هو موقف الاتحاد السوفياتي المبدئي بشأن الموضوع . وفي  
يقت نفسه ، بذلنا كل جهد ممكن لتشجيع الأطراف المعنية في النزاع على التعاون  
ببناء في الإعداد لمؤتمر السلام وانعقاده والدخول في محادثات جدية على أساس  
اشي ومتعدد الأطراف مما أدى الى التوصل الى اتفاقات مقبولة لدى الأطراف .  
با أن العملية التفاوضية قد بدأت وهي مستمرة ، فإننا نرى أنه قد يكون من المفيد  
نخلق حولها مناخا يفضي الى تطوير وتعزيز الحوار العربي - الاسرائيلي الذي يشكل  
حوار الفلسطيني - الاسرائيلي جزءا لا يتجزأ منه .

وفي ظل هذه الخلفية ، يرى وفد الاتحاد السوفياتي ، الذي يمثل بلدا هو أحد الرئيسين المشاركين للمؤتمر ، أنه من غير المستصوب البت ، في الجمعية العامة ، في مشاريع القرارات المتصلة بالمسائل التي تؤثر على جوهر المشكلة الفلسطينية . بل ينبغي النظر والبت في هذه المشاريع في مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط . ومن ثم فإن الوفد السوفياتي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرارين A/46/L.36 و A/46/L.37 .

وفي الوقت ذاته فإننا بطبيعة الحال نرى أن من الضروري استمرار عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والأمانة العامة بشأن تلك المسائل المتصلة بالمسألة الفلسطينية . ومن ثم سنصوت تأييدا لمشاريع القرارات A/46/L.33 و A/46/L.34 و A/46/L.35 .

الرئيس : الآن تبدأ الجمعية العامة عملية التصويت ، وتبت في مشروع

القرار A/46/L.33 .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، دومينيكا ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،



الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، جزر مارشال ،  
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات -  
 الاتحادية) ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ،  
 ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،  
 باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ،  
 جمهورية كوريا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت  
 وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة  
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،  
 الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،  
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد  
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،  
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،  
 زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ،  
 كندا ، الكونغو ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،  
 ألمانيا ، آيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ،  
 لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،  
 النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، السويد ، المملكة  
 المتحدة .

اعتمد مشروع القرار A/46/L.33 بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع

٢٨ عضوا عن التصويت (القرار ٧٤/٤٦ ألف) .

الرئيس : والآن تبت الجمعية في مشروع القرار A/46/L.34 .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،  
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينافاسو ،  
بوروندي ، الكامرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ،  
كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ،  
دومينيكا ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ،  
غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ،  
غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،  
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،  
الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، جزر مارشال ،  
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات -  
الاتحادية) ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ،  
ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،  
باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، جمهورية  
كوريا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر  
غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية

السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،  
اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد  
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،  
فيت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ،  
كندا ، الكونغو ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ،  
فرنسا ، ألمانيا ، آيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ،  
لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،  
النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، السويد ، المملكة  
المتحدة .

اعتمد مشروع القرار A/46/L.34 بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع

ضوا عن التصويت (القرار ٧٤/٤٦ بء) .

الرئيسي : والآن تبت الجمعية في مشروع القرار A/46/L.35 .

وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، النمسا ، جزر البهاما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ،  
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركيننا  
فاسو ، بوروندي ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا  
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، جمهورية كوريا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سلفافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، الأرجنتين ، استراليا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ،  
تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا ، ايسلندا ،  
ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، المملكة  
المتحدة .

اعتمد مشروع القرار A/46/L.35 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع  
عن التصويت (القرار ٧٤/٤٦ جيم) .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع  
A/46/L.36 المعنون "مؤتمر السلام الدولي في الشرق الاوسط" .  
طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ٤ من  
يبدو أنه لا يوجد اعتراض ، ومن ثم سنقوم بذلك .

أطرح على التصويت الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق من  
القرار A/46/L.36 .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،  
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،  
بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،  
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا  
فاسو ، بروندي ، الكاميزون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية  
افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلى ، الصين ، كولومبيا ،  
جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،  
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ،  
دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اشيوبيا ، فيجي ،

فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ،  
غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،  
هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ،  
ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،  
لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،  
مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،  
ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ، منغوليا ، المغرب ،  
موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،  
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،  
بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،  
قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت  
لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي  
وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،  
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،  
سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،  
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،  
أوكرانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات  
العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة  
الأمريكية ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمدت الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق من مشروع القرار

A/46/L.١٤٥ بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوتين .

الرئيسي : والآن أطرح للتصويت مشروع القرار A/46/L.36 في مجموعه .

وقد تُطلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينافاسو ،

بوروندي ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ،

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

الهند ، إندونيسيا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،

ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، باراغواي ، بيرو ،

الفلبيين ، بولندا ، قطر ، جمهورية كوريا ، سان تومي

وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، شيشيل ،

سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، سورينام ،

سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ،

الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،  
زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ألبانيا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ،  
كندا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ،  
دومينيكا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ،  
أيسلندا ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ،  
لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا  
(ولايات - الاتحادية) ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ،  
البرتغال ، رومانيا ، سانت كيتس ونيفس ، سانت لوسيا ، سانت  
فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، إسبانيا ، السويد ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار A/46/L.36 في مجموعه بأغلبه ١٠٤ أصوات مقابل صوتين ،

مع امتناع ٤٣ عضوا عن التصويت (القرار ٧٥/٤٦) \*

\*

التصويت .

بعد ذلك أبلغ وفد بولندا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن



الرئيس : ثبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/46/L.37 ، المعلنون

أداة الشعب الفلسطيني" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الكامبيرون ،

كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ،

الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،

اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ،

غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،

ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،

جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية

العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،

ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ،

موريشيوس ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ،

منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ،

هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،

النرويج ، عمان ، باكستان ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،

بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، سانت  
 كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،  
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،  
 اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ،  
 الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
 وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ،  
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : جزر البهاما ، كوستاريكا ، بنما ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، أوروغواي .

أعتمد مشروع القرار A/46/L.37 بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٥

أعضاء عن التصويت) (القرار ٧٦/٤٦) \*

الرئيس : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول في إطار تعليق التصويت  
 بعد التصويت ، أود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ،  
 يقتصر تعليق التصويت على عشر دقائق وتُدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد رامبليمير (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : منذ أن اجتمعنا في العام الماضي في هذه القاعة لننظر في البند  
 المعنون "قضية فلسطين" ، حدث تطور هام لم يسبق له مثيل . فمن خلال الرعاية  
 المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اجتمع أطراف النزاع في الشرق الاوسط

\* بعد ذلك أبلغ وفد فيجي الامانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

يد وبدأوا مفاوضات شائبة مباشرة تستهدف تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة  
في الشرق الأوسط\* .

واسمحو لي أن أذكركم بما قاله الرئيس بوش في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر  
في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر :

"السلام لن يتحقق إلا نتيجة للمفاوضات المباشرة والتوفيق والاختد  
والعطاء . والسلام لا يمكن فرضه من الخارج ، سواء من الولايات المتحدة أو من  
أية جهة أخرى . ولئن كنا سنواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة الأطراف في  
التغلب على العقبات ، فإن السلام يجب أن ينبع من الداخل" .

لقد بدأت المفاوضات المباشرة في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر . وقد  
ت الآن في واشنطن العاصمة . وإن مشاريع القرارات المعروضة اليوم على الجمعية  
تخطيط علما إلى حد ما بالعملية التي بدأت في مدريد . بيد أنها لم تؤكد  
المرشد لعملية السلام هذه ، وهو : أن الأمر متروك للحكومات وشعوب المنطقة  
مستقبل الشرق الأوسط . وليس بوسع الجهات الخارجية ، سواء كانت الولايات  
ة والاتحاد السوفياتي المشاركين في رعاية مؤتمر السلام ، أو الأمم المتحدة ،  
سة دولية أخرى ، سوى مساعدة الأطراف المعنية مباشرة في تحمل مسؤولياتها  
بيرة في المهمة الصعبة والمحبطة في كثير من الأحيان ، مهمة حل الخلافات التي  
بينها منذ أمد بعيد .

وعلاوة على ذلك ، فإن مشروع القرار A/46/L.36 يشوبه للأسف عيب في مجالين  
. أولا ، أنه يتضمن صيغة تسعى إلى أن تقرر مسبقا نتيجة المسائل ذاتها  
فة الآن على الأطراف في مؤتمر السلام والتي يجب تسويتها عن طريق المفاوضات  
نرة فيما بينها . ثانيا ، أنه يرى أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ،

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويلينسكي (استراليا) .

برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على "قدم المساواة" يشكل إسهاما في تعزيز السلم في المنطقة . ويبدو وكأن مشروع القرار يغفل الاحداث الاساسية التي جرت والتي حضرها جميع أطراف السلام - عرب واسرائيليون وفلسطينيون - حتى أنه يبدو وكأن هناك سعيا الى تعقيد قد يعرض للخطر آفاق النجاح في المحادثات الجارية . وأن الولايات المتحدة ، بوصفها أحد رعيي المؤتمر الحالي للسلام في الشرق الاوسط ، تجد نفسها عاجزة عن تأييد هذا الاقتراح . ولذلك فإننا صوّتنا ضد مشروع القرار A/46/L.36 .

وفيما يتعلق بمشاريع القرارات الاخرى المقدمة تحت هذا البند ، فهي لم تختلف أساسا عن تلك المقدمة في العام الماضي . وقد صوّت وفد بلادي ضد مشاريع القرارات عندئذ وفعل ذلك مرة أخرى اليوم .

في الختام ، اسحوا لي أن أقول إن الولايات المتحدة تدرك بالكامل رغبة أعضاء الجمعية العامة في رؤية عملية السلام في الشرق الاوسط تمضي قدما وفي تحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا : سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط .

إن حكومة بلادي تعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بأكبر قدر من الفعالية والانصاف عن طريق مواصلة دعم عملية التفاوض التي بدأت في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر . وإن هذه العملية ، التي تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، تتيح طريقا نحو السلام قبلت به الاطراف المعنية مباشرة ، ويجري نهجه حاليا . إنه طريق يطمئن علينا دعمه عوضا عن اتخاذ قرارات تنتقص من تلك الجهود .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتكلم

بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء .

امتنعت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.36 ، في مجمله ، المتعلق بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة .

إن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء تعلن من جديد الاهمية الكبرى التي لمؤتمر السلام في الشرق الاوسط المعقود في مدريد ، والذي بدأ عملية مفاوضات اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الذي ينبغي أن يؤدي الى حل شامل للصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية .

وانطلاقا من المبادئ التي ظلت تحكم موقفنا ، فإن المجموعة ودولها الاعضاء على مواصلة بذل كل جهد ممكن ، الى جانب الولايات المتحدة والاتحاد اتي ، لتأييد هذه العملية . وقد تعهدت في مدريد بمشاركتها البناءة في جميع المفاوضات .

وترى المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء أن من الاهمية الحيوية الا يبذل المحرز في مدريد لاسباب إجرائية . وهي تلاحظ أن الجولة الثانية من المفاوضات الية قد بدأت في واشنطن في ١٠ كانون الاول/ديسمبر . وينبغي مواصلة هذه ضات بحسن نية من جانب جميع الاطراف : عند ذلك سيفتح الطريق أمام التقدم نحو ابير جوهريه وملموسة لبناء الثقة .

وترى الدول الاثنتا عشرة أن وقف النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي على يشكل إسهما ضروريا لتهيئة المناخ المستقر الذي يقتضيه التقدم فسي ضات . ويعد نبذ المقاطعة التجارية العربية إسهما آخر .

إن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء تؤكد من جديد التزامها بالإسهام ا نشيطا وعمليا في التقدم في المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن التعاون ها . وإنما نعرب عن أملنا في أن تشارك جميع الاطراف في المنطقة في هذه ضات . وترى الدول الاثنتا عشرة أن جدولي الاعمال السياسي والاقليمي ينبغي أن جنبا الى جنب ، وأن يعزز كل منهما الآخر . بيد أن التعاون الاقليمي لا يمكن أن بسرعة أكبر من التقدم نحو تسوية سياسية .

إن المءوءة الأوروبفة وءولها الأءفاء عازمة ، نظرا لملاها الوشفة مع ءمفع الأطراف المعنفة ، أن تظل على اءمال وشفق مع ءمفع المشارفن وأن تفعل كل ما فف وسعها لءشفف اءءاء ءطواء ملموسة ءوء الوصل إلى ءسوفة شاملة وعاءلة وءائمة . وءءءقء المءوءة الأوروبفة وءولها الأءفاء أن هناك الآن فرمة لم فسق لها مشفل لءءقق السلام . ومن الضرورف الءفاظ على الأءءام الءف أءاء ءمفع الأطراف فف عملفة السلام الءالفة ، وإقامة مناخ من الشفة المءباءلة بفن الأطراف .

ولا تزال الدول الإثنتا عشرة تعتقد أن الأمم المتحدة ، التي تشارك بالفعل في صيانة السلم التي لا يمكن الاستغناء عنها وفي مجموعة واسعة من الأنشطة ، في منطقة الشرق الأوسط ، والتي حضرت مؤتمر مدريد ، لديها دور هام في السلم الجارية في الشرق الأوسط .

وإذ وضعت الدول الإثنتا عشرة في اعتبارها مواصلة المفاوضات في واشنطن في عملية السلم الحالية ، فإنها رأيت من الملائم في هذه المرحلة أن تمتنع عن تبني مشروع القرار A/46/L.36 في مجموعته ، المتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط .

السيد الخاني (الجمهورية العربية السورية) : إن تصويت وفد الجمهورية العربية السورية بالموافقة على مشروع القرار A/46/L.36 ، المؤرخ في ١٩٩١ ، لا يعني الاعتراف بإسرائيل التي لا تعترف بالحقوق للشعب الفلسطيني ولا تزال تحتل الجولان العربي السوري والأراضي العربية خلفاً للأمم المتحدة وما تقضي به الشرعية الدولية .

السيد الفاريز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لم يتمكن وفد أوروغواي من التصويت لصالح مشروع القرار A/46/L.36 و A/46/L.37 . إن رأيي الذي تتشاطر تماماً الرغبة في تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، تجد أن لغة مشروع القرارين غير ملائمة لتحقيق هذه النتيجة . وما هذه اللغة إلا سبب الخطب التي تنطوي على المواجهة والتي أصبحت بالية بفعل الأحداث . وتتوقع رأي أفضل النتائج من المناقشات الجارية الآن ويحدوها الأمل في أن تؤدي إلى عملية لإقرار السلم في الشرق الأوسط . ولهذا تتعهد أوروغواي بالقيام بأقصى عنها تلمسا لحل سلمي مقبول لدى جميع أطراف الصراع ، لقضية فلسطين ومسألة الأوسط .

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية) : لقد صوت وفد الجماهيرية في لصالح القرارات التي اعتمدت ثواباً والخاصة بقضية فلسطين . مع ذلك فإن وفد

بلاي يود أن يسجل بأنه يتحفظ على كل فقرة في هذه القرارات تشير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

السيدة بيرد (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن القرار

الذي اعتمدتوا بشأن مؤتمر السلم الدولي الخاص بالشرق الاوسط (A/46/L.36) لا يعطي في رأينا الاعتراف الملموس بالخطوات الرئيسية التي اتخذت هذا العام صوب الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي عن طريق عقد مؤتمر مدريد ومواصلة تلك العملية . والقرار بشكله الحالي لن يساعد تلك العملية وسيُنظر اليه البعض بوصفه يحكم مسبقاً على نتيجتها .

وبما أن القرار بشكله الحالي لا يمكن ، في رأينا ، أن يسهم اسهاماً بناءً في حل النزاع العربي الاسرائيلي فقد كان من الأفضل ألا يكون هناك قرار هذا العام ، ولكن بما أن هذا المسار لم يتبع فقد قررت استراليا الامتناع عن التصويت . وهذا لا يظهر بآية حال عدم اهتمامنا بالتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ومنصفة في الشرق الاوسط ، ولا ينتقص من دعمنا لتحقيق هذا الهدف .

إن سياسة استراليا ازاء الشرق الاوسط تستند الى منطلقين رئيسيين الالتزام الكامل بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف به والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في الاستقلال وفي امكانية إقامة دولته المستقلة ، اذا ارتأى ذلك .

لقد صوتت استراليا لصالح القرار الخاص بانتفاضة الشعب الفلسطيني (A/46/L.37) لأنه يتمشى مع الشاغل الذي ما برحنا نعرب عنه منذ زمن طويل ازاء العنف في الاراضي وانتهاكات حقوق الانسان الناجمة عن التدابير الاسرائيلية المتخذة ضد الانتفاضة . بيد أن استراليا ما فتئت ترى أنه يتعين على الجمعية العامة في صياغة قراراتها أن تتجنب اللغة الاستفزازية التي تفاقم الخلافات وتعرقل عملية صنع السلم بدلا من أن تدفع بها قدما على نحو بناء ، وأن هناك جوانب في هذا القرار أقل توازنا مما يجب أن تكون عليه في هذا الصدد .



إن الحالة في الأراضي المحتلة تتطلب اتباع نهج يسمى الى التوفيق والى وضع عنف من جميع الجهات . وتفهم الحالة في الأراضي المحتلة لا يتطلب تقديرا ما للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير فحسب وإنما أيضا اف بالحالة التاريخية التي وجدت اسرائيل نفسها فيها منذ إنشائها بموجب قرار ه هذه المنظمة ، حول نمط النزاع الذي ما برح مستمرا منذ ٤١ عاما وقلقها على ووجودها ما دام حقا في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ليس مقبولا . ل

إن الصعوبة الجمة التي تواجهها اسرائيل في تناول الحالة في الأراضي لة تؤكد الحاجة الماسة الى تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . ولهذا استراليا بالخطوات التي اتخذت هذا العام لرعاية الحوار بين الاطراف وتشجيع الاطراف على مواصلة المشاركة البناءة في عملية المناقشات الثنائية والمتعددة . ف

السيد سومي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنعت

ان عن التصويت على مشروع القرار الخاص بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (A/46/). وأود أن أسجل الاسباب التي دفعتنا الى الامتناع عن التصويت . ما برحت سياسة اليابان تتمثل في تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق . تحت اشراف الأمم المتحدة . بيد أن وفدي يعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تشجع المبادرات التي قد تؤدي الى اقرار السلم الشامل . ولهذا ، وبدلا من أن تنظر المتحدة في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعايتها ، يتعين عليها في لمرحلة أن تشجع المؤتمر الذي تشارك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ه وأن تنتظر نتيجته .

وعلاوة على ذلك ترى الحكومة اليابانية أن الجمعية العامة باعتمادها هذا ر توجه اشارة خاطئة الى العالم بأن الأمم المتحدة كانت تعترض أن تعقد تحت ها مؤتمرا يغلب على المؤتمر المنعقد حاليا في واشنطن العاصمة . وبغية تفادي الخلط ، امتنعت اليابان عن التصويت .

السيد ساليبي (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد المكسيك لصالح مشروع القرار A/46/L.36 اقتناعا منه بأن هذا المشروع يتضمن عناصر بناءة سعيًا إلى إقرار السلم في الشرق الأوسط . وما برح وفد المكسيك يدعم النداء الصادر عن الجمعية العامة في الماضي بعقد مؤتمر دولي للسلام . في الوقت ذاته ، وكما ذكرنا سابقًا ، نرى أن هذا المؤتمر الذي سبقته اتفاقات بشأن هيكله وشركيته الملائمين ، يستاهل أن تنظر فيه جميع أطراف الصراع نظرة جديّة غير متحيّزة .

ولكننا الآن سعداء بعقد مؤتمر السلم في الشرق الأوسط في مدريد . وتحظ العملية التي بدأت هناك بدعمنا الراسخ . ونرى ، على النحو المعرب عنه في القرار المعتمد تواً ، أن إطار مؤتمر مدريد يشكل خطوة هامة صوب إقرار سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة . ونأمل أن تمضي الأطراف قدما بحسن نية ، مسترشدة بالهدف الخميني المتمثل في توفير الاستقرار والأمن لشعوب المنطقة التي تطالب بهما ، في شكل الممارسة التامة والسيادية لحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشروعة .

السيد فرودينشوس (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اتيحت  
 سا الفرصة مرارا لشرح موقفها بشأن قضية فلسطين . وإن موقفنا معروف وثابت على  
 لسنين .

في ضوء الأنشطة القيمة التي تقوم بها ادارة شؤون الاعلام فيما يتعلق بقضية  
 لين ، صوتت النمسا لصالح مشروع القرار A/46/L.35 .  
 وبسبب قلقنا المستمر إزاء الحالة في الاراضي المحتلة ، صوتت النمسا أيضا  
 ح مشروع القرار A/46/L.37 .

ومع هذا ، كان علينا - للأسف - أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرار  
 A/46/L. إن ذلك النص لا يضع في الاعتبار بالقدر الكافي عقد مؤتمر السلام في  
 ق الاوسط مؤخرا في مدريد ونتائج هذه العملية . ومع أن النمسا لا تزال تؤيد فكرة  
 مؤتمر دولي للسلام من حيث المبدأ ، فإن عقد المؤتمر ينبغي ألا يتم إلا في الوقت  
 مناسب .

السيد وايد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن  
 م نيابة عن بلدان الشمال الخمسة : ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا  
 نرويج .

ترحب بلدان الشمال بالعملية التي بدأت في مؤتمر السلام في الشرق الاوسط في  
 يد . وعند هذا المنعطف ، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي كل الجهود لتأييد  
 مفاوضات الجارية الآن بين الاطراف في نزاع الشرق الاوسط .

كان على بلدان الشمال أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار الخاص بعقد  
 بر دولي للسلام في الشرق الاوسط (A/46/L.36) إذ أنه يركز على إطار مختلف  
 مفاوضات في وقت ينبغي إيلاء الاولوية فيه لعملية مدريد .

لقد أيدت بلدان الشمال لعدد من السنوات فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في  
 ق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة باعتباره إسهما قيما في إحلال السلام في  
 نقطة . وعندما بدأت عملية مدريد ، ظهرت حالة جديدة ، ونحن لا نعتبر مناقشة عقد  
 بر للامم المتحدة مفيدة في هذه المرحلة .

السيد زاويلي (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : امتنع وفد  
الارجنتين عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.36 بشأن المؤتمر الدولي للسلام في  
الشرق الاوسط ، على فهم أنه لا يسهم ، في الظروف الحالية ، في الإعراب عن التأييد  
الواضح الثابت لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام في شهر تشرين  
الاول/اكتوبر الماضي تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والجارية الان في  
واشنطن عن طريق المحادثات المباشرة بين الاطراف المعنية .

إن العملية تبعث للمرة الاولى آمالا بحدوث تغير ايجابي كبير يمكن الشعوب في  
تلك المنطقة من العيش في سلام وصداقة في مستقبل نأمل أن يكون قريبا جدا .  
أود أن أؤكد مجددا موقف بلادي المبدئي بشأن نزاع الشرق الاوسط وقضية فلسطين .  
إن حكومة الارجنتين تعترف بحق جميع الدول في منطقة الشرق الاوسط ، بما في  
ذلك اسرائيل ، في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . الارجنتين لا  
تعترف بالاستيلاء على الاراضي بالقوة ، ونرى أنه ينبغي لاسرائيل أن تنهي احتلالها  
للاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ . ونرى أيضا أن اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/  
أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق على تلك الاراضي . لقد قلنا  
مرارا أن للشعب الفلسطيني الحق في دولة مستقلة والحق في تقرير المصير .  
إن أي حل عادل شامل لهذا النزاع المأساوي الطويل ينبغي أن يقوم على قراري  
مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) .

السيدة بياتيلي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنعت كندا  
هذا العام عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.36 المعنون "المؤتمر الدولي للسلام  
في الشرق الاوسط" رغم أننا أيدناه في العام الماضي . لقد كنا نفضل لو أن التصويت  
على هذا القرار قد أجّل ، لأن النظر فيه في هذا الوقت ليس ملائما ولا ضروريا في ضوء  
المؤتمر الذي بدأ في مدريد في شهر تشرين الاول/اكتوبر وهو يستمر الان في مرحلة  
هامّة . إن كندا تؤيد بشدة العملية التي بدأت في مدريد وتأمل أن تسفر عن سلام عادل  
دائم في الشرق الاوسط .

وبينما عدل القرار عما كان عليه في العام الماضي ، نرى أن التغييرات دخلت ليست كافية لبيان العملية التاريخية الجارية الآن وتأييدها . إن هذا قرار يُخشى أن يفهم خطأ ويمكن أن يعقد عملية السلام التي تمر بمرحلة دقيقة هامة .

لهذه الأسباب ، قررت كندا أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار . وإن كندا صلت بتأييد التوصل إلى حل شامل دائم منصف لنزاع الشرق الأوسط يستند إلى مفاوضات واضحة بين الأطراف المعنية .

فيما يتعلق بمشروع القرار A/46/L.37 بشأن الانتفاضة الفلسطينية شاركت كندا بين في تأييد هذا القرار الذي يسعى إلى إزالة أسباب وآثار الانتفاضة . وتأييدنا من أن حكومة بلادي كانت دائما معنية بالانتفاضة وتشجب العنف الذي حدث باسمها ، كما كان مصدره وسببه .

ومع هذا ، كانت كندا ستشعر بارتياح أكبر لو أن قرارا صدر تراعي فيها كل باب عن الانتفاضة . لا بد لنا أيضا أن نعترف بأن مستوى التوتر والعنف في الانتفاضة انخفض بعض الشيء - ليس بالقدر الكافي بالتأكيد ، ولكن حدث بعض التحسن .

إن أحد أفضل الطرق المباشرة بالخير لزيادة تخفيف أسباب وآثار الانتفاضة يكون التقدم الذي يحرز في مؤتمر السلام الحالي الذي بدأت مرحلته الشنائية في لندن . ونأمل إحراز تقدم كاف في هذا الإطار حتى تخفف أسباب القلق الذي دفع إلى إصدار هذا القرار .

السيد رافانشي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

انكليزية) : لم يشارك وفد جمهورية ايران الاسلامية في التصويت على مشروع القرار A/46/L. ، وصوت لصالح سائر مشاريع القرارات تحت البند ٣٣ من جدول الاعمال .

ومع هذا ، يود وفد بلادي أن يعرب عن تحفظاته فيما يتعلق بتلك الفقرات من قرارات التي تعترف بالنظام الصهيوني .

السيد فونتيس إيبانييز (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يود

وفد بلادي أن يسجل رسميا الروح التي صوتنا بها على مشروع القرار A/46/L.36 إننا نرى من حيث المبدأ أن المفاوضات المباشرة الجارية الآن بين أطراف النزاع ينبغي ألا تشمل سوى تلك الأطراف التي لها وحدها أن تقرر مدى أي اتفاق . وينبغي ألا يكون هناك أي ضغط خارجي لا يمكن أن يسبب سوى المشاكل ويجعل التوصل إلى قرار نهائي أكثر صعوبة . وأية تنازلات متبادلة قد تقدم للتوصل إلى النهاية المقترحة ينبغي ألا تكون أكثر من تلك التي يحتاج إليها لتحقيق سلام شامل عادل دائم في المنطقة .

ولو طرح مشروع القرار للتصويت فقرة فقرة لكننا صوتنا لصالح الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٦ التي نرى أنها مشجعة لعملية التفاوض القائمة على تنازلات متبادلة وتعويض ملائم لكلا الطرفين . ونحن نرى أن أطراف النزاع هي وحدها التي يمكنها تقييم وتحديد الحل على مائدة المفاوضات .

ولكننا امتنعنا عن التصويت على الفقرتين ٣ و ٥ .

السيد سوتيرف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال

بلغاريا تؤيد دائما جميع الجهود الرامية إلى توصل منطقة الشرق الأوسط إلى سلام شامل عادل ودائم . ونرى أنه ينبغي عدم إدخار أي جهد في سبيل التوصل إلى هذه الأهداف ، وخاصة في أكثر الظروف الدولية مؤاتاة الآن . لقد رحبت بلغاريا بعملية السلام التي بدأت في مدريد والتي استؤنفت توافي واشنطن العاصمة . إن تلك العملية توفر فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاق يمكن أن يحل المشكلة الفلسطينية ويتيح لجميع أطراف نزاع الشرق الأوسط العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها . إن العملية تستحق إيلاءها كل فرصة ممكنة للنجاح .

إننا ندرج تماما تعقد المسألة . وإجراء مشاورات ناجحة لن يكون سهلا وسيطلب حتما الكثير من حسن النية والمرونة وضبط النفس من جانب جميع المشاركين .

ونرى أن المجتمع الدولي ، بما فيه الأمم المتحدة ، عليه أن يدعم عملية  
الجارية الآن ، ويشجع تهيئة مناخ مؤات ويتحاشى اتخاذ أية تدابير تتعلق  
شاكل المضمونية التي يجري التفاوض بشأنها في الوقت الحالي . ولهذا ، فإن وفد  
يوجد أن من الملائم الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/46/L.36 .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد  
ختمت هذه المرحلة من النظر في البند ٢٣ من جدول الاعمال .  
عملا بقراري الجمعية العامة ٢٢٢٧ (د - ٢٩) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني/  
سبتمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المتخذ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة الآن  
لأقرب عن فلسطين .

السيد القدوة (فلسطين) : اسمحوا لي باسم البعثة المراقبة الدائمة  
مطمين لدى الأمم المتحدة ، ومن خلالها ، باسم الشعب الفلسطيني ، بأن أتقدم  
تعبير عن شكرنا الجزيل لكافة الدول الاعضاء التي عبرت عن تأييدها لنضال الشعب  
فلسطيني من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف ، وخاصة الدول الاعضاء التي صوتت  
لحج القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة قبل قليل .

إننا نرى أن اعتماد هذه القرارات في هذه اللحظات الهامة أمر في غاية  
الاهمية ، وهو لا يتعارض ، من وجهة نظرنا ، مع تأييدنا الكامل وترحيبنا بالتطورات  
تمثلة في عملية السلام التي انطلقت في مدريد ، التي نأمل لها النجاح حاليا في  
نظن . بيد أننا ، إذ ندعم هذه العملية بكل قوة ، فنحن لا يمكن على الاطلاق أن  
نبرها بديلا للأمم المتحدة يحل محل الشرعية الدولية ومحل دور الأمم المتحدة الذي  
أن من الضروري تصعيده وزيادته مع تطور العملية السياسية ، وليس العكس .

لقد أقرت الجمعية العامة قرارات حول عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
فلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعمل شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج  
لامني الفلسطيني تحت اشراف دائرة الإعلام . ونحن نأمل أن تمكننا هذه القرارات  
من كون الجمعية العامة من تحقيق مزيد من الاسهام المباشر في العملية السياسية من  
تحقيق الحقوق المشار اليها .

كذلك اعتمدت الجمعية العامة قرارا هاما مرة أخرى حول انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة والممارسات الاسرائيلية ضد هذا الشعب ، وهي الممارسات التي لم يطرأ عليها أي تغيير بكل أسف ، ناهيك عن عدم التغيير في الموقف السياسي والقانوني لسلطة الاحتلال فيما يتعلق بالتفسيرات .

أخيرا ، أقرت الجمعية العامة قرارا حول المؤتمر الدولي للسلام ، وهو الوارد في الوثيقة A/46/L.36 . ومن الهام جدا هنا أن نلاحظ أن حجم المعارضة في إطار الجمعية العامة لهذا القرار لم يتغير . ونحن في هذا المجال ، إذ نقبل تفسير الدول الأعضاء التي نقلت تصويتها من التصويت الايجابي الى الامتناع ، ونقبل تأكيداتها وموقفها الحريص على العملية السلمية التي بدأت في مدريد ، فإننا نرى أن من واجبنا أن نشير الى النقاط التالية .

أولا ، لقد حاولنا بكل جهد استيعاب التغييرات السياسية التي طرأت في الفترة الاخيرة ، وبشكل خاص المتعلقة بعملية السلام ، وإبراز هذه التطورات في القرار الذي تم إقراره . ثانيا ، نعتقد أن من المناسب أن نذكر بأن التوصل الى هذا القرار عندما تم في المرة الأولى في جنيف عام ١٩٨٨ جاء أساسا من خلال التفاهم والاتفاق الكامل حول النص مع عدد كبير من الدول التي قامت بالامتناع هذا العام . وربما يكون من المناسب أن نشير بشكل خاص الى موقف الدول الأوروبية الاثنتي عشرة .

في ذلك الوقت لم يمثل هذا المشروع سقف الموقف السياسي الفلسطيني أو العربي ، ولكنه جاء نتيجة عمل مشترك واتفاق كامل عليه . وعلى هذا الاساس ، نعتقد أن المسؤولية تجاه هذا لقرار مسؤولية عامة تقع على عاتق كل من ساهم في إنجازه . ونحن على أمل كبير أن تتفح الصورة تماما خلال المرحلة القادمة فيما يتعلق بعملية التسوية بطريقة تضمن للجمعية العامة أن تستعيد موقفها الاجماعي أو شبه الاجماعي في هذا المجال .

لا بد أيضا أن أشير الى نقطة ثالثة وهي أننا ، بصراحة ، يصعب علينا فهم تفسير بعض الدول الاعضاء الذي يقوم على ضرورة عدم المساس بعملية السلام وعدم الاضرار بها في الوقت الذي يتجه فيه بعض هؤلاء الى تأييد مشروع قرار آخر قد يعرض على الجمعية قريبا سيكون له في تقديرنا تأثير سلبي على عملية السلام بشكل مباشر .



وعلى الرغم من كل ذلك ، فمن المهم أن الجمعية العامة ، من جهة ، أيدت بها المبدئي الداعم للمواقف السياسية الرئيسية للشعب الفلسطيني ولاهدافه التي تحقيقها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا ، ومن جهة أخرى ، أن نعتبر تصويت اليوم بداية الطريق لقيام الجمعية العامة بمسؤولياتها المباشرة حول الوضع بالنسبة للقضية الفلسطينية والشرق الاوسط نهايته .

وفي هذا المجال نؤكد على استعدادنا الدائم للعمل مع جميع الدول الاعضاء من تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاتفاق والاجماع .

مرة أخرى اسمحوا لي أن أشكركم جميعا بالنيابة عن بعثتنا المراقبة .

#### بعج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أرفع الجلسة أود أن

الاعضاء أنه في يوم الجمعة ١٣ كانون الاول/ديسمبر صباحا ، فإن الجمعية العامة ، بالإضافة الى البت في مشروع القرار المقدم تحت البند ٢١ من جدول الاعمال الثالثة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات م" ، ستبت أيضا في مشاريع القرارات المقدمة تحت البند ٢٧ من جدول الاعمال الرابعة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، والبند ١٠٢ من الجمعية العامة "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي" . وستتناول في العامة أيضا البند ١٨ (ي) من جدول الاعمال "إقرار تعيين الامين العام من الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" .

وفي يوم الاثنين ١٦ كانون الاول/ديسمبر بعد الظهر ستنظر الجمعية العامة في اللجنة الثالثة بشأن بنود جدول الاعمال ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ (أ) ومن ٩٥ الى ٩٧

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥